

العلاقات بين تركيا وحلف الناتو

مصطفى كبار أوغلو*

ملخص: تتناول هذه الدراسة المراحل التي مرت بها علاقات تركيا مع حلف الناتو خلال مسيرة تتجاوز ستين عاماً، منذ أن انضمت تركيا إلى الحلف في نيسان 1949، والصعوبات الأساسية التي واجهتها، والمدى الذي تمكنت فيه الأطراف من تلبية الاحتياجات المتبادلة، والجهات المحتملة التي يمكن أن تتطور إليها هذه العلاقات، والمصاعب التي ستلازمها، والتدابير الواجبة حتى تتفادى هذه المصاعب. وتقدم الدراسة مجموعة من المقترحات، مثل التأكيد بشكل واضح وصریح أن كل دولة من الدول الأعضاء في الحلف مسؤولة عن الدفاع عن تركيا في حال تعرض أراضيها لهجوم مسلح.

* جامعة MEF،
تركيا

Relations between Turkey and NATO

MUSTAFA KİBAROĞLU*

ABSTRACT This study examines the stages of Turkey's relations with NATO during its 60-year-plus history, the main difficulties they faced, the extent to which the parties were able to meet their mutual needs, the potential directions in which such relations may develop, the difficulties that will accompany them, and the due measures to be taken in order to avoid such difficulties. The study presents a range of proposals such as the clear and explicit assertion that each NATO member is responsible for defending Turkey if its territory is attacked militarily.

* MEF
University,
Turkey

رؤية تركية

2017 - (6/4)

67 - 49

المدخل:

في عام 1952 انضمت تركيا إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) الذي وُقِعَ عليه في 4 نيسان 1949 في واشنطن عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية، واعتبرته حلفاً يعزز الهوية (الغربية)، إلى جانب ضماناته التي امتدت سنوات طويلة في مجال الدفاع والأمن. فالناتو الذي كان حتى وقت قريب يملك مهمةً ساميةً في نظر الشعب التركي ولدى قسم كبير من المسؤولين الأتراك - فقد ميزته هذه مع مرور الوقت، وبدا يُعدُّ منظمةً تهدد سيادة تركيا ووحدة الوطن. وبعد محاولة الانقلاب التي وقعت ليلة الجمعة 15 تموز 2016 على يد شخصيات عسكرية رفيعة المستوى في القوات المسلحة التركية من أتباع تنظيم غولن الإرهابي لوحظ أن قسماً كبيراً من الشعب التركي يعتقد أن الناتو وراء هذه المحاولة. ويمكن القول إن المعلومات التي انعكست على الصحافة بأن قادة رفيعي المستوى من قيادة الفرقة الثالثة التي أسستها القوات المسلحة التركية في مصلك بإسطنبول من أجل المشاركة في عمليات الناتو، والتي يعمل فيها عددٌ كبيرٌ من ضباط الدول الحليفة - كان لهم دورٌ كبيرٌ في تبلور هذا الاعتقاد، إضافة إلى عوامل كثيرةٍ أخرى¹.

والمهمة الأخرى للضباط الأتراك وضباط الدول الحليفة الذين يعملون معاً منذ سنوات طويلة هي جمع المعلومات، والاطلاع على ما يجري في الأوساط المحيطة بهم، وإن كان هذا الأمر لا يُذكر علناً بين مهامهم الرسمية. ولم يكن الشعب التركي يقبل بسهولة إخفاق ضباط الدول الحليفة الذين لديهم خبرة واسعة وبعثٌ طويلٌ في هذا الموضوع في معرفة ما كان يقوم به بعض شركائهم الضباط الأتراك في الحلف منذ أشهر طويلة من تخطيط لمحاولة انقلابية خارج الأعمال الروتينية اليومية. بقي أن الوضع يزداد سوءاً عندما يكون جهل هؤلاء الضباط صحيحاً، إذ تعزز الثقة عندئذٍ بعدم قدرة الضباط المحسوبين على حلف الناتو الذين لم يستطيعوا أن يكتشفوا المحاولة غير الشرعية التي خطط لها أشخاصٌ يشاركونهم الوسط ذاته - أن يكتشفوا الخطط التي تُصمَّم في دول غير صديقة.

تشير التطورات الأخيرة إلى تردّي العلاقة بين تركيا والناتو. وإذا كانت الأطراف في حلف الناتو حريصة على استمرار التحالف من خلال تحديد المشكلات من قبل المسؤولين الأتراك وقيادة الناتو واتخاذ التدابير اللازمة - فلا بدّ من تعيين مجالات التعاون البناء في المستقبل، وتنفيذها على أرض الواقع في أقصر وقت ممكن.

1 - المشكلات البنوية والظرفية:

كان الناتو طيلة سنوات الحرب الباردة حلفاً يوحى بالأمن؛ لأنه يتكون من البلدان المتقدمة التي تنسجم مع الهوية الغربية التي يصف بها حكام تركيا والشعب التركي أنفسهم؛ نظراً لموقع تركيا الإستراتيجي، ويملك أقوى أنظمة السلاح وأكثرها تقدماً وبريستيجاً على

WE ARE ALLIES
WE ARE UNITED



الصعيد العالمي . وبسبب هذه التقييمات التي تستند إلى مثل هذه المعايير السطحية لم يناقش الرأي العام التركي عضوية الناتو، ولا الثمار الناجمة عن هذه العضوية بشكل واضح ووافٍ طيلة السنوات الطويلة التي حملت معها مشكلات أمنية جادة بالنسبة لتركيا. ويعود السبب الرئيس لهذا الوضع إلى استمرار عمليات الردع المتبادل طيلة فترة الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي وحلف وارسو الذي أسسه وحلف الناتو - استنادًا إلى توازناتٍ حساسة جدًا.

فكان يتم العمل على حلّ المشكلات بواسطة محاولات إقناعية متبادلة تتمّ خلف أبواب موصدة من دون أن تعكس كثيرًا على الرأي العام؛ تجنبًا لظهور الناتو بموقف الضعف عند حصول تباين عميق في آراء دول الناتو أمام المشكلات الأمنية التي كانت تتصورها وكيفية حلّها. وكان وضع تركيا في الناتو يتميز كثيرًا عن وضع البلدان الأخرى، سواء بسبب موقعها الجغرافي أم بسبب العلاقات التاريخية التي تربطها مع أبرز دول الحلف كفرنسا وبريطانيا.

الشرق الأوسط في نظر الدول الحليفة الأوروبية (منطقة خارج مجال الاهتمام):

عارض عدد من دول أوروبا الغربية وفي مقدمتها فرنسا وبريطانيا انضمام تركيا واليونان إلى حلف شمال الأطلسي في إطار (سياسية احتواء) الاتحاد السوفياتي التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية. والسبب الأساسي الكامن وراء هذا الاعتراض هو القلق من احتمال نقل تركيا مشكلات دول الجوار في منطقة الشرق الأوسط إلى الحلف في حال حصلت على العضوية التامة. فكانت أوروبا الغربية تخاف من إقحام حلف الناتو في مشكلةٍ يمكن أن تعيشها تركيا مع دول الجوار في منطقة الشرق الأوسط التي يهتم بها الاتحاد السوفياتي اهتمامًا بالغًا، وتتطور فيها تحالفات غير مكتوبةٍ إلى صراعاتٍ ساخنةٍ، فتتفاقم المشكلة التي تبدأ على صعيد

كان الناتو طيلة سنوات الحرب الباردة حلفاً يوحى بالأمن لأنه يتكون من البلدان المتقدمة التي تنسجم مع الهوية الغربية التي يصف بها حكام تركيا والشعب التركي أنفسهم نظراً لموقع تركيا الإستراتيجي ويملك أقوى أنظمة السلاح وأكثرها تقدماً

بموجب المادة الخامسة التي تعرّف التضامن داخل حلف الناتو توصلت دول حلف الناتو إلى قرار مشترك ينصّ على أن: "كلّ هجوم مسلّح على واحدة أو أكثر من دول أوروبا وأمريكا الشمالية هو هجوم مسلّح عليها جميعاً...، ويجب عليها الإسراع في مساعدة الطرف أو الأطراف التي تعرضت للهجوم عبر القيام بما يلزم، بما في ذلك استعمال القوات المسلحة بصورة فردية، أو بالتعاون مع الأطراف الأخرى"، وبموجب المادة السادسة من حلف الناتو اتفقت الأطراف على اعتبار "أي هجوم على أراضيها في أوروبا أو أمريكا الشمالية أو منطقة الجزائر التابعة لفرنسا أو على الأراضي التركية... ويجب على الطائرات أو السفن أو القوات المتواجدة في أجواء هذه الأراضي الرد" - هجوماً على جميع دول الأعضاء في الناتو. ولكن عندما يكون الأمر متعلقاً بأمن تركيا رأينا أن دول أوروبا الغربية الحليفة تبلغ الطرف التركي بعبارة واضحة وصريحة وفي أوساط غير رسمية أنها غير مستعدة لأداء المسؤليات الملقاة على عاتقها تجاه تركيا إلا في حال تعرضها لهجوم من الاتحاد السوفياتي وبلغاريا جارتهما الشمالية الغربية العضوة في حلف وارسو². بتعبير آخر كانت لدى دول أوروبا الغربية الأعضاء في الناتو مقاربة تجاه تركيا على الشكل الآتي: "أكتفي بضمانات الحلف في موضوع الأمن النووي التي تردع أي هجوم قادم من الاتحاد السوفياتي، وحوار أن تعيشي مشكلات مع دول الجوار، مثل سوريا والعراق وإيران وإفلقن تجدينا بجانبك؛ لأن أولوياتنا هي التهديدات التي يمكن أن تأتي من حلف وارسو، ومنطقة الشرق الأوسط خارج مجال اهتمامنا".

اختلاف تقييم التهديدات والأولويات المتصادمة:

من الصعب القول إن الولايات المتحدة الأمريكية التي تشكل الدولة الزعيمة بدون منازع في الحلف نظراً لقوتها الاقتصادية والعسكرية - تتبنى مواقف من شأنها أن تزيل المخاوف الأمنية لتركيا التي هي عضو في حلف الناتو في حال لم تشارك الدول الأوربية الأعضاء في الناتو، باعتبار أنها تعدّ الشرق الأوسط (منطقة خارج مجال الاهتمام) طيلة فترة الحرب الباردة، وقدمت مقترحات من أجل التعاون الأمني ثنائي الصعيد مع تركيا فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط التي لها فيها مصالح عميقة³.

وأكثر الأمثلة الملموسة عن هذا الوضع هي أزمة (رسالة جونسون) التي حصلت عام 1964. فبعد أن أرسلت تركيا طائراتها الحربية إلى قبرص ردّاً على هجوم شنه الروم على قرية

تركية في قبرص في نهاية عام 1963 أرسل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ليندون جانسون رسالةً إلى رئيس الجمهورية آنذاك عصمت إينونو، أكد فيها أن لا تستعمل تركيا الأسلحة التي وصلتها على شكل مساعدات أمريكية خارج مهامّ الناتو، وقال: "إن الولايات المتحدة الأمريكية وبقية دول الحلف لن تعمل بمبدأ الدفاع المشترك المنصوص عليه في المادة الخامسة في حال حصل تدخل من الاتحاد السوفياتي"، وقد أدّت هذه الرسالة إلى التساؤل حول مكانة الحلف وقيمتها بالنسبة للأمن في تركيا⁴.

وردّاً على المحاولة الانقلابية التي حصلت في تموز 1974 من أجل إتباع قبرص لليونان تدخلت تركيا عسكرياً مستعملة حقوقها الناجمة من كونها الدولة (الضامنة) لجمهورية قبرص التي أسّست في آب 1960 نتيجة اتفاقات تم التوصل إليها في زوريخ ولندن في شباط 1959. فتعرضت بشكل مشابه إلى حظر الأسلحة العسكرية الذي فرضه عليها حليفها الأمريكي من خلال مجلس الشيوخ الأمريكي خلال الأعوام 1975-1978 مقابل تحقيق الاستقرار والسلام في قبرص.

يمكننا أن نورد مزيداً من الأمثلة الواردة آنفاً، ولهذا السبب يصعب القول بوجود انسجام قوياً بين تركيا وحلفائها في الناتو في المقاربة الخاصة بالأمن العالمي، رغم أنه لم يجر النقاش حول هذا الموضوع، كما تتم مناقشته حالياً في الرأي العام التركي.

الأدوار المرسومة لتركيا ضمن الحلف ومخاطرها:

إن دول الحلف التي تبدي مواقف تخالف جوهر المادتين الخامسة والسادسة من الحلف ونصها، ولا تبدي التضامن اللازم لصد الهجمات الإرهابية التي تتعرض لها تركيا، وهي التي تملك قرائن وأدلة قوية بأن هذه الهجمات تتلقى دعماً لوجستياً من دول جوار في منطقة الشرق الأوسط- كان توقعها الفريد من تركيا أن تسحب قسماً كبيراً من قواتها العسكرية إلى حدود الاتحاد السوفياتي. فالدول الأوروبية الأعضاء في حلف الناتو كانت تخاف كثيراً من أن يستعمل الاتحاد السوفياتي السلاح التقليدي أو السلاح النووي أو يهدد باستعماله من أجل بسط إرادته السياسية على الحلف. فكان الدور المرسوم لتركيا في هذا الإطار هو حمل الاتحاد السوفياتي على الاحتفاظ بقوة عسكرية كبيرة في بلاد القفقاس بشكل يصعب معه التخطيط لعملية عسكرية تقليدية يتم إطلاقها من قبل حلف وارسو والقيام بها.

ويعود السبب في نشر الاتحاد السوفياتي طيلة فترة الحرب الباردة ما يزيد عن 25 فرقة في منطقة القفقاس إلى معرفته بالقدرات العسكرية التي تتمتع بها القوات المسلحة التركية التي تملك عتاد الناتو، وبأدائها العالي في الاستعدادات الحربية، وربما لو لم تكن تركيا عضواً في حلف الناتو لقام الاتحاد السوفياتي بنقل جزء كبير من جنوده الذين نشرهم في منطقة القفقاس بأعداد تزيد على 300 ألف عسكري؛ إلى أوروبا الوسطى، ولزادت التهديدات القادمة من

حلف وارسو بشن هجوم تقليدي قوي على أوروبا الغربية⁵. فأسهمت تركيا إسهاماً كبيراً في تخفيف التهديدات الموجهة إلى الدول الأوروبية في حلف الناتو من خلال سحب تهديدات الاتحاد السوفياتي إليها. فظلت تركيا تخصص من ميزانيتها قسماً كبيراً للنفقات العسكرية، في حين قللت الدول الأوروبية نفقاتها العسكرية كونها تعيش في أوساط أكثر أمناً، ووجدت فرصة لإضافة مزيد من الموارد لاقتصاداتها.

الاتحاد الأوروبي في أعقاب الحرب الباردة ومحاولاتها لتكون (القوة العالمية):

وفي الفترة التي تلت الحرب الباردة التي طويت صفحاتها إثر انهيار حلف وارسو في تشرين الثاني 1989، وتفكك الاتحاد السوفياتي في كانون الأول 1991 يلاحظ عدم زوال التباين في وجهات النظر الناجمة عن المشكلات البنوية في المقاربات المتعلقة بالموضوعات الأمنية بين تركيا وحليفاتها في الناتو. فكانت أجنداث اجتماعات قمة الناتو في التسعينيات من القرن الماضي تتناول من جهة تعزيز الحلف من خلال ضم بلدان الكتلة الشرقية القديمة إلى بنيتها تزامناً مع إستراتيجية ألمانيا في توسيع الاتحاد الأوروبي باتجاه الشرق، وكانت تتناول من جهة أخرى اتخاذ التدابير اللازمة للتخلص من انعدام الاستقرار الناتج عن احتمالية انتشار الصراعات الإثنية والدينية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبلاد القفقاس والبلقان المجاورة للدول الأعضاء في حلف الناتو.

واستمر تردّي علاقات التحالف بين تركيا والدول الأوروبية الأعضاء في حلف الناتو التي ليس لها منافسٌ معينٌ والولايات المتحدة الأمريكية التي باتت تُعرف (بالقوة العالمية العظمى)؛ وذلك بسبب مواقفها الاستسلامية التي لم تمنع التطهير الديني والعرفي الذي حصل أمام عينيها في بلاد البلقان، ولم تجد حلاً للتنازع على الأرض بين أذربيجان وأرمينية في منطقة القفقاس، ومهدت الطريق أمام التنظيمات الإرهابية التي ظهرت في منطقة الشرق الأوسط حتى لا تكون (هدفاً لهذه التنظيمات). وبات الاتحاد الأوروبي يحلم بأن يكون (قوةً عالميةً عظمى)، فقرّر المسؤولون في الاتحاد الأوروبي الذين يؤمنون بضرورة توسيع قدراتهم على التحرك وإعطاء القرارات في المسائل الأمنية العالمية بصورة مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية - أن يبنوا الهوية الأمنية الدفاعية الأوروبية (AGSK) من أجل اتباع سياسة في هذا المنحى⁶.

وكان هناك خياران أساسيان لبناء هذه الهوية: الخيار الأول هو أن تسحب دول الاتحاد الأوروبي من الحلف قدراتها العسكرية التي خصصتها له، وتبني منظمة عسكرية تحت سقف جديد لا يضم إلا دولاً أوروبية. وهذا الخيار كان بمثابة انهيار لحلف الناتو على الأقل، إضافةً إلى كونه إعادة هيكلة وغموضٍ قد يظهر خلال الفترة التي ستتم بصعوباتٍ وتكاليفٍ مادية

تتطلبها تكييف القوانين والتجهيزات العسكرية المختلفة لبلدان الكتلة الشرقية القديمة مع دول أوروبا الغربية، وهذا بالتأكيد أمر لن توافق عليه الولايات المتحدة الأمريكية.

أما الخيار الثاني فهو أن تستعمل دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء حاليًا في حلف الناتو قدرات الحلف وإمكاناته في إطار القرارات التي سيأخذها. وهذا يتطلب من الدول الأعضاء في حلف الناتو ممن ليست لها عضوية في الاتحاد الأوروبي، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والنرويج وتركيا أن تقدم تعهدات مفتوحة غير مشروطة بأنها لن تعترض على استعمال الاتحاد الأوروبي لقدرات الحلف وإمكاناته في إطار السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة (AGSP) التي يحددها. ولكن هناك أمرٌ مهمٌ جدًا ينبغي ألا يغيب عن الأذهان ألا وهو أن أربع عشرة منطقة من أصل ست عشرة منطقة حيث سيناريوهات الصراعات الساخنة التي يُتوقع أن يتدخل فيها الاتحاد الأوروبي - هي مناطق قريبة من تركيا إما جغرافيًا أو تاريخيًا، وهذا ما يزيد من صعوبة المشكلة بالنسبة لتركيا. أكدت تركيا باستمرار

ضرورة أن يكون لها مكانٌ في عملية اتخاذ القرار بشأن استعمال السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد الأوروبي؛ لأن مصالحها الوطنية ستتأثر حتمًا بالنتائج المحتملة من التدخل الأوروبي في حال استعمال الاتحاد الأوروبي إمكانيات وقدرات حلف الناتو الذي تُقدّم له تركيا إسهاماتٍ مهمّة، ولا سيما في مجال الاستخبارات.

كانت دول الاتحاد الأوروبي تعلم أنها لن تستطيع استعمال قدرات حلف الناتو وإمكاناته في إطار السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد الأوروبي من دون موافقة الجانب التركي، فرجّحت أن تضغط على تركيا بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تحاف أن يؤدي الخلاف إلى انهيار حلف الناتو؛ على أن تلبية مطالب تركيا المحققة في الانخراط على الأقل في مرحلة التخطيط في آليات اتخاذ القرار، فكان ذلك سببًا في وصول العملية إلى طريق مسدود. ولا يمكن القول هنا إن المشكلة قد حُلّت نهائيًا في وقتنا الحالي رغم أن الأطراف وقعت على معاهدة أنقرة التي تسمى بالصيغة البينية في كانون الأول 2000، نظرًا لإصرار الأطراف على مواقفها الأولية.

دول الحلف الأوروبية وموقفها المتحفظ تجاه الشرق الأوسط:

يُلاحظ أن التباين العميق في وجهات النظر بين تركيا ودول حلف الناتو الأوروبية المتعلقة بالتهديدات القادمة من منطقة الشرق الأوسط لم يتغير كثيرًا على مدار ربع قرن من تاريخ انتهاء الحرب الباردة. ففي الأشهر التي تلت احتلال الكويت من قبل العراق في آب 1990 طلبت تركيا من حلفائها في الناتو أن تبدي تضامنًا واضحًا عبر نشر فريق الحلات الطارئة في

أراضيها في كانون الأول 1990، آخذةً بالحسبان احتمال انتشار التطورات الجارية في دول الجوار وتفاقمها. ولكن دول أوروبا الغربية الأعضاء في حلف الناتو قالت: إن منطقة الشرق الأوسط (خارج) مجال عمليات الناتو، وتباطأت في الالتزام بالتعهدات التي وقعت عليها بموجب المادة الخامسة. وجاء جواب الدول الأوروبية في الحلف في كانون الثاني 1991 بشكل متأخر ودون المطلوب، فنشرت هولندا في المناطق القريبة من الحدود التركية المتاخمة للعراق منظومتين من منظومات الدفاع الجوي المعروفة باسم (باتريوت)، وأرسلت بلجيكا وألمانيا وإيطاليا 42 طائرة حربية إلى قاعدة أرهاج العسكرية الجوية في ملطية⁸. وهنا يصعب القول: إن القوات العسكرية التي أرسلتها الدول الحليفة إلى تركيا بناءً على مناشداتها الملحة وهي تبدي مواقف مترددة وتتحدث عن أفكار سياسية مختلفة - كانت كافية لإظهار التضامن في حلف الناتو وقوته الرادعة.

وخلال الأشهر التي كانت فيها المنطقة ذاهبة إلى حرب الخليج الثانية إثر احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في آذار 2003 طلبت تركيا رسمياً من حلف الناتو أن تفعّل المادة الرابعة من معاهدة واشنطن للتشاور في التدابير التي يجب أن يتخذها كل عضو في الحلف قبيل حرب الخليج الثانية من أجل حماية شعبها وأراضيها من أسلحة الدمار الشامل التي أيقنوا بوجودها في العراق. فلم تطبق الدول الأعضاء في حلف الناتو مرة أخرى أحكام المعاهدة الخاصة بتركيا، ولم ينعقد الاجتماع الاستشاري الذي طلبته تركيا، والذريعة التي اعتمدها في ذلك هي أن دول الحلف الأوروبية، مثل بلجيكا وألمانيا وفرنسا كانت تعتقد أن الحرب التي ستحصل في العراق هي حرب "ناجمة عن مواقف غير مشروعة تبنتها الإدارة الأمريكية، وتنتهك المبادئ الأساسية الواردة في الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة"، ومن هنا فهي غير مضطرة إلى أن تؤدي مسؤولياتها التحالفية تجاه تركيا أو الولايات المتحدة الأمريكية⁹.

الجدل حول (الدرع الصاروخي) في نظام الدفاع الجوي لحلف الناتو:

(الدرع الصاروخي) هي امتداد لمشروع الدفاع الصاروخي الوطني الأمريكي الذي أطلقتته إدارة كلينتون في التسعينيات، ويعود جذوره إلى مبادرة الدفاع الإستراتيجي أو المشروع المعروف بـ(حرب النجوم) الذي أطلقتته إدارة ريغان في الثمانينات، وكان هذا الدرع الصاروخي سبباً في حصول مشكلات بين تركيا والدول الحليفة في الناتو. وبعد أن أحرزت الولايات المتحدة الأمريكية نجاحات كبيرة في تطوير أنظمة الدفاع الجوي في النصف الثاني من التسعينيات قررت أن تتشارك مع حلفائها وحداتها العسكرية الموجودة في العالم كله وقدراتها من أجل حماية كامل أراضي الدول الأعضاء في حلف الناتو¹⁰.



لقيت المحاولات الأمريكية لبناء نظام الدرع الصاروخي في أول ظهوره على الأجنات معارضةً حتى من قبل بعض حلفائها¹¹. والذريعة الأساسية في معارضة الدول، مثل فرنسا وبريطانيا وألمانيا لنظام الدرع الصاروخي أنها ترفضه من حيث المبدأ. فمحاولة إحدى الدول المكلفة بالدفاع المشترك في إطار حلف الناتو تطوير آلية دفاعية تتلاءم مع ظروفها الخاصة وبشكل مستقل عن الدول الأخرى - أدت إلى ردود أفعال مبدئية¹². واعتقدت الدول الأوربية الأعضاء في الناتو أنها ستعود إلى المخاوف التي كانت تراودها في سنوات الحرب الباردة إذا ما بنت الولايات المتحدة الأمريكية درعًا صاروخيًا مؤثرًا على الصعيد الوطني¹³.

ومع مرور الوقت اضمحلَّ اختلاف المقاربات التي كانت موجودة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والمتعلقة بتقييم تهديدات هذه المسألة؛ بعد هجمات 11 سبتمبر 2011، وفي قمة الناتو التي عُقدت في براغ عاصمة جمهورية التشيك في تشرين الثاني 2002 تم تبني مبدأ تطوير نظام الدفاع الصاروخي الوطني الأمريكي (American National Missile Defense) بشكل يشمل جميع دول الحلف¹⁴. وفي الأعوام المتعاقبة قررت إدارة بوش أن تنصب رادارين في جمهورية التشيك العضو في حلف الناتو، ومنصات مضادة للصواريخ الباليستية في بولندا من أجل اعتراض الصواريخ الباليستية التي يمكن إطلاقها من إيران على الأراضي الأمريكية. لكن إدارة أوباما التي بدأت تحكم البلاد إثر فوزه في انتخابات 2008 أعادت النظر في تقييم تهديد الصاروخ، وألغت هذا القرار الذي اتخذته إدارة بوش¹⁵. في نهاية هذه التطورات بدأت الأجنات (مرة أخرى) تتناول موقع تركيا الجغرافي وأهميته في إطار محاولات إدارة بوش في البحث عن أراضٍ تنشر فيها نظامًا دفاعيًا ضد الصواريخ الإيرانية المتموضعة على بعد ألفين و500 كيلومتر¹⁶، فتصدر القرار النهائي بتطوير الدرع الصاروخي

التباين العميق في وجهات النظر بين تركيا ودول حلف الناتو الأوروبية المتعلقة بالتهديدات القادمة من منطقة الشرق الأوسط لم يتغير كثيراً على مدار ربع قرن من تاريخ انتهاء الحرب الباردة

وتموضعه جدول أعمال قمة الناتو التي عقدت في ليسبون في تشرين الثاني 2010. لكن انعكاس اجتماع وزراء الخارجية ووزراء الدفاع الذي عُقد في بروكسيل في 14 تشرين الأول 2010 على وسائل الإعلام أعطى صورة بأن تركيا والدول الأخرى الأعضاء في الناتو تتصارع حول تطوير مشروع الدفاع الصاروخي الباليستي من أجل الحلف¹⁷.

تباينت آراء تركيا وبقية الدول البارزة في حلف الناتو حول مشروع الدفاع الصاروخي الخاص بالناتو في ثلاث قضايا أساسية¹⁸: أولاًها أن تركيا أرادت أن تعتبر المشروع مشروعاً يخص الناتو أكثر من كونه مشروعاً أمريكياً. فتركيا بعد أن استخلصت الدروس والعبر من التطورات التي حصلت سابقاً لم ترد أن تشهد مرة أخرى أمريكا وهي تتخذ قرارات تتحكم فيها بمفردها، ولا أن تشهد انتزاع صواريخ الجوبتر من أراضيها بعد أزمة الصواريخ الكوبية. وكانت تركيا تملك شكوكاً حول ما إذا كان النظام الجوي الأمريكي من أجل حماية تركيا أم من أجل حفظ أمن إسرائيل. وثانيها أن تركيا رفضت أن يشير الحلف بالاسم إلى إيران التي تربطها بها علاقات الصداقة بأنها مصدر التهديد¹⁹. والسبب المهم وراء هذا الموقف الذي اتخذته تركيا هو مخاوفها من استعمال ذلك من قبل إيران ذريعة لها في تطوير قدراتها الصاروخية، لكن هذه المقاربة التركية فُسرّت عند بعض دول الحلف بأنها ابتعادٌ عن الولاء للغرب وتقربٌ من إيران. أما الموضوع الثالث الذي تحفظت عليه تركيا في قمة ليسبون فهو أن يغدو كل شبر من أراضيها محمية بنظام الدفاع الصاروخي²⁰. ففي خضم الجدل في قمة الناتو التي جرت في ليسبون في تشرين الثاني 2010 تم تبني مشروع الدرع الصاروخي الذي يهدف إلى حماية أراضي جميع الدول الأعضاء في الحلف ووحداتها العسكرية وشعوبها من تهديدات الصواريخ الباليستية. وفي قمة شيكاغو في أيار 2012 دخل نظام الدرع الصاروخي موضع التنفيذ، ووحداته التي بُنيت في تركيا هي نظام الرادار في قراجيك بملطية.

2 - تصورات التهديدات المشتركة والفرص ومجالات التعاون:

في الفقرات السابقة تناولنا بعض الموضوعات التي تعكس جوهر المشكلات البنوية والأزماتية التي برزت في علاقة تركيا وحلف الناتو على مدى 60 عاماً، آخذين بعين الاعتبار هدف هذه الدراسة وإطارها ومن دون الخوض في تفصيلات أوفى. ومن الإجحاف الزعم بأن تركيا عاشت باستمرار مشكلات مع حلف شمال الأطلسي الذي يعد أكثر المنظمات وزناً وقوة تأثيرية نسبية من بين المنظمات العالمية التي تنتمي إليها تركيا، وأنها لم ترى أي فائدة من الإسهامات التي قدمتها للحلف فضلاً عن الحصول على ما يوازي قيمة الإسهامات²¹.

ينبغي تقديم مقترحات حول سياسات ملموسة من خلال استخلاص الدروس من الأخطاء يتجاوز تناول التطورات التي حصلت في الماضي بمقاربة تقتصر على الانتقاد إلى تقييم طرق كل من الطرفين في الاستفادة المتبادلة والمثل من قدراتها وإمكاناتها العسكرية، ومجالات تأثيرهما السياسي، وماهية الفرص ومجالات التعاون الموجودة، وماهية تصورات التهديد المشتركة. تبلغ التهديدات التي تتصورها الدول الأعضاء في حلف الناتو أبعاداً جادة من الناحية النوعية والكمية، ويغدو ردعها أو التغلب عليها أمراً أكثر صعوبةً وتعقيداً. فإلى جانب المواضيع التي كانت في أجندة حلف الناتو طيلة سنوات الحرب الباردة من قبيل انتشار أسلحة الدمار والإرهاب والصراعات الإقليمية وعمليات السلام- باتت تندرج في جدول أعمال اجتماعات قمة حلف الناتو ولاسيما في الأعوام العشرة الأخيرة قضايا تبدو للوهلة الأولى قضايا غير عسكرية، وتتطلب خبرة خاصة، مثل الأمن الإلكتروني والحروب الهجينة وأمن طرق الطاقة والقرصنة والهجرات الجماعية والتغيرات المناخية والكوارث الطبيعية، وذلك خوفاً من أنها تشكل تهديداً للأمن والسلام والاستقرار على الصعيد المحلي والدولي. دخل حلف الناتو في فترة تحول لاتخاذ تدابير فعالة على نطاق واسع ضد التهديدات المذكورة نتيجة تغير بنيته وطبيعته، والحفاظ على خاصيته الرادعة. وفي مدينة نورفولك في ولاية فيرجينيا الواقعة على السواحل الشرقية للولايات المتحدة الأمريكية توجد واحدة من أهم قيادات حلف الناتو، ألا وهي تحويل قيادة الحلفاء.

التعاون لمكافحة الإرهاب العالمي:

إن مكافحة الشبكات الإرهابية العالمية التي باتت تتصدر جدول أعمال حلف الناتو نتيجة الاهتمام البالغ من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بعد هجمات 11 أيلول- هي واحدة من أهم العناوين في تصورات التهديد المشتركة لدى الدول الحليفة. إذ أصبحت العمليات العسكرية التي تُسَيَّر في بلدان تكثُر فيها المجموعات الإرهابية، مثل أفغانستان، والقيام بمبادرات سياسية ومالية واقتصادية ودبلوماسية متعددة المناحي للحيلولة دون وصول الموارد المالية والدعم اللوجستي إلى الجماعات الإرهابية ومنعها من حشد المؤيدين لها- أفعالاً مشتركة تقوم بها الدول الأعضاء في الحلف. وإن احتمالية حصول الجماعات الإرهابية على أسلحة الدمار الشامل واستعمالها في هجماتها هي أهم تهديد تتفق عليه دول الحلف²². والأعمال الرامية للحد من هكذا مبادرة لا يمكن أن تتحقق بإمكانات وقدرات دولة واحدة مهما كانت متطورة. فهناك حاجة إلى تعاون وتنسيق قويين ومستمرين، ولاسيما في مجال الاستخبارات. ومن المهم جداً من أجل تحقيق هذا الهدف أن تطبق جميع دول الحلف القرارات التي تُتخذ سواء في الأمم المتحدة أم في حلف الناتو بشكل فعال²³.

في حزيران 2005 أسست تركيا المركز الأعلى لمكافحة الإرهاب (TMMM) في بنية هيئة الأركان العامة، وذلك في إطار القرارات التي اتخذت لبناء مراكز عليا ترشد صناعات القرار، ومن

خلال أعمالها في قمة حلف الناتو التي عقدت في براغ في تشرين الثاني 2002 من أجل مكافحة التهديدات القديمة والجديدة²⁴. والمركز الأعلى لمكافحة الإرهاب منظمة عسكرية دولية يعمل فيها ضباط من سبع دول أعضاء في حلف الناتو²⁵ إضافة إلى تركيا، ويقدم الخدمات للموظفين المدنيين والضباط متوسطي ورفيعي المستوى من الدول الأعضاء في الحلف والدول التي لها شراكة مع حلف الناتو في محافل مختلفة. ويقيم المركز الأعلى لمكافحة الإرهاب سيمينارات وندوات وورشات عمل وغيرها من الفعاليات في موضوعات متعددة، مثل استنزاف الموارد المالية للإرهابيين، ومكافحة الانتحاريين، والعلاقة بين الإرهاب والإعلام، ودراسة أسس الإرهاب الأيديولوجية... وتُقدّم الإسهامات الأكاديمية للأعمال التي تُسَّير في مقر حلف الناتو بخصوص مكافحة الإرهاب.

نتائج انهيار سلطة الدولة والتغيرات المناخية: القرصنة والهجرة

إن حماية (نمط الحياة الغربية) السائد في الدول الأعضاء التي تتمتع بمستويات معيشية عالية من التهديدات التي قد تأتيها من الخارج - هي واحدة من أهداف تأسيس حلف الناتو. ففي فترة الحرب الباردة عُدَّت القدرات العسكرية التي يملكها الاتحاد السوفياتي وحلف وارسو الذي يقوده عنصراً يهدد نمط الحياة الغربية. وفي الفترة التي تلت فترة الحروب الباردة تبلور هذا التهديد في الغموض وانعدام الاستقرار الذي خلفته الصراعات الإقليمية على أساس العرق والدين، وأصبح الإرهاب العالمي في مطالع الأفئذيات مصدر هذا التهديد، واتخذت التدابير التي ذُكرت آنفاً.

وفي فترة السنوات العشر الأخيرة ظهرت تنظيمات إرهابية وعصابات لا تتورع عن استعمال العنف من أجل تحقيق أهدافها عند فراغ السلطة الذي تخلفه حكومات لم تبذل جهوداً كافية للقيام بما تستلزمها الدولة على أرض الواقع رغم وجودها السياسي على الورق في منطقة آسيا والمحيط الهادي وقسم مهم من إفريقيا. وبات الوصول إلى الاحتياجات الأساسية من الماء والغذاء الجيد نتيجة التغيرات المناخية التي أطلت بشكل أكبر في هذه المناطق محدوداً للغاية. وبدأت البلدان الأوروبية في المراحل المتقدمة تُعدّ موجات الهجرة نتيجة الإرهاب والتغيرات المناخية تهديداً موجهاً لأنظمتها العامة²⁶.

وبلغت حركة الهجرة العالمية والمتسارعة بفعل الحروب الأهلية الجارية وأوساط الفوضى في منطقة الشرق الأوسط مستويات تزعزع بشدة بعض دول حلف الناتو التي تعاني حالياً أزمات اقتصادية. وتقدّم تركيا دعماً شاملاً للعناصر البحرية التابعة لحلف الناتو، ولاسيما في بحر إيجه والبحر الأبيض المتوسط من أجل الحد من موجات الهجرة والتحكم بالظروف التي يعيشها ملايين اللاجئين الذي يجازفون بحياتهم بهذه الطريقة²⁷. وبشكلٍ مشابهٍ استعملت

سفينة الفرقاطة لصدّ القرصنة النشطة في المحيط الهندي والسواحل الشرقية لإفريقيا، وذلك في إطار القرارات التي اتخذها حلف الناتو²⁸.

مواقف الحلف المشتركة أمام سياسة القوة التي تتبعها روسيا:

إن الحديث عن ضمّ جورجيا وأوكرانيا من مخلفات الاتحاد السوفياتي القديم إلى حلف الناتو منذ أواسط مطلع الألفينيات، وما أدى إليه من توتر في العلاقات بين روسيا وحلف الناتو، وقيام روسيا بتحركات عسكرية ضد جورجيا، و(حرب الأيام الخمسة) التي حصلت بينهما؛ أثرت سلبياً في الأمن العالمي، وفي السلام والاستقرار في منطقة أوراسيا. وقد أرادت روسيا من ذلك أن ترسم حدود توسع حلف الناتو.

فالتصور الذي بدأ يتبلور لدى روسيا باتجاه اندماج أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي، وتوسع حلف الناتو لتصبح أوكرانيا جزءاً منه في ظل تحول مشروع الدرع الصاروخي برمته إلى وضع

مكافحة الشبكات الإرهابية العالمية التي باقت تتصدر جدول أعمال حلف الناتو نتيجة الاهتمام البالغ من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بعد هجمات 11 أيلول- هي واحدة من أهم العناوين في تصورات التهديد المشتركة لدى الدول الحليفة

عمليات من جهة، والأجواء التي خلقتها العلاقات السياسية والاقتصادية المتزايدة بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي من جهة ثانية- أدّى إلى إعلان القرم استقلاله من أوكرانيا في آذار 2014 وانضمامه إلى روسي نتيجة العمليات التي نفذتها روسي من خلف الكواليس بالإمكانات والقدرات التي تملكها في المنطقة. وهكذا تحولت أوكرانيا إلى ساحة صراعات كثيفة بين القوى الموالية للاتحاد الأوروبي في غرب نهر دنيبر والقوى الموالية لروسيا في شرق نهر دنيبر. ورغم انخفاض

حدة الصراعات على نطاق كبير إثر المبادرات الدبلوماسية الدولية؛ فإنه لا يمكننا أن نتحدث عن زوال تصعيد التوتر والصراع كلياً، إذ تبدو أوكرانيا على أرض الواقع مقسمة سياسياً إلى شطرين. ورغم أنها لم تعدّ ساحة لصراعات مفتوحة، فإن التهديدات التي تشكلها الحشود العسكرية الروسية والناورات التي تقوم بها في دول البلطيق الناتجة عن الاتحاد السوفياتي السابق- تدفع عدداً من الدول الأعضاء في الناتو إلى حشد جنودها وعناصرها الجوية والبرية والبحرية في أراضي حلفائها في المنطقة، وتقوم بمناورات متتالية. وهذه الخطوات التي اتخذت بصورة متبادلة في المجال العسكري والخطابات السياسية الحادة تزيد من حدة التوترات. ويبدو أن روسيا تحنّ إلى نفوذها القديم في الدول الحليفة أيام الجمهوريات السوفيتية، وتحاول إعادة تأسيس نفوذها في منطقة أوراسيا.

أضف إلى ما سبق؛ أن روسيا وقفت إلى جانب النظام السوري بإمكاناتها وقدراتها العسكرية القوية في تشرين الأول 2015، وصارت لها يد في أوساط الفوضى والحروب



الأهلية التي تدور رحاها في سوريا منذ آذار 2011، فبرزت صعوبات كبيرة في تحقيق السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. ولا يمكن ضمان عدم تكرار أوساط الأزمة العميقة التي حصلت قبل عام مضى في العلاقات السياسية التركية الروسية بعد إسقاط طائرة عسكرية روسية من قبل طائرات نفاثة تركيا والتي تحسنت اعتباراً من تشرين الثاني 2016، ولا يزال القلق التركي قائماً من الحشود الروسية العسكرية القوية في المناطق الشمالية والجنوبية، وتحركها الفعال في ميادين القتال. ففي الفترة الحساسة التي تمرّ بها القوات المسلحة التركية بعد محاولة انقلاب 15 تموز 2016، وتكافح فيها التنظيم الإرهابي الانفصالي داخل القطر من جهة، وتقوم بعمليات شاملة من أجل عدم تمكين مبادرات (الأمر الواقع) التي تطلقها بعض الدول الإقليمية خارج القطر ولاسيما في سورية من جهة أخرى - يجب أن نتابع بحذر احتمال عودة التوتر بين تركيا وروسيا، واندلاع الصراعات بين هذا البلد والحلفاء تبعاً للتطورات الجارية.

لا شك هنا أن الإسهامات المهمة التي قدمتها (ضمانات الأمن الوضعي) التي يؤمنها الحلف للأمن القومي في تركيا منذ انضمامها إليه عام 1952 حقيقة واقعة، وأن أقوى قوة رادعة للتهديدات الناجمة من وجود عشرات آلاف السلاح النووي الذي كان يملكه الاتحاد السوفياتي في فترة الحروب الباردة هي السلاح النووي الأمريكي الذي وُضع قسم منه في تركيا، و(المظلة النووية) التي كوّنت تبعاً لذلك²⁹. وكذلك قوة الردع الموجودة لدى حلف

الناتو كانت مؤثرةً ضد التهديدات التي يمكنها أن تأتي من روسيا التي تتبع سياسة القوة (العدوانية) في الفترة الأخيرة وفق التصور التركي. وقد أفاد المراقبون العسكريون والسياسيون أن التصريحات الواضحة التي قدمها مجلس شمال الأطلسي الذي يعدّ أعلى جهاز يصنع القرار في حلف الناتو حول تضامنه مع تركيا في العلاقات التي توترت فجأةً بعد إسقاط الطائرة النفاثة الروسية في 24 تشرين الثاني 2015؛ حالت دون تفاقم الأزمة، وأسهمت في تهدئة الأطراف، وحالت دون تحولها إلى صراعٍ مفتوحٍ ولو على نطاقٍ صغيرٍ³⁰.

تضامن الحلف في وجه تداعيات الحرب الأهلية في سورية:

تحركت أنقرة مع المعارضة السورية التي قاومت النظام في الشام، وكان من تداعيات هذا التحرك أن أسقط عناصر الدفاع الجوي السورية طائرة الاستخبارات العسكرية التركية في المجال الجوي الدولي في شرق البحر الأبيض المتوسط في 22 حزيران 2012، الأمر الذي أودى بالبلدين إلى حافة صراعاتٍ ساخنة. وكان (الربيع العربي) قد اجتاحت قسماً مهماً من دول الشرق الأوسط اعتباراً من كانون الأول 2010 حتى وصل إلى سوريا في آذار 2011. فبينما كانت العلاقات التركية السورية المليئة بالمشكلات التاريخية تشهد تحسناً منذ النصف الثاني من مطلع الألفينيات بدأت تظهر مشكلات كبيرة في العلاقات بين الشام وأنقرة؛ نظراً لاستعمال النظام السوري القوة العسكرية في وجه شعبه وقيامه بمجازر أودت بحياة المدنيين الأبرياء.

على الرغم من أن الدول الأوروبية الأعضاء في الحلف لم تكن تجبذ -كما تحدثنا آنفاً- أن تعيش تركيا وهي عضو في الناتو مشكلات في علاقاتها مع جيرانها من دول الشرق الأوسط فإنها على خلاف الماضي قدمت تصريحات واضحةً وعلنيةً، وأعلنت عن تضامنها مع تركيا إثر مناشدات أنقرة، وأن تأمين أمن الأراضي التركية والشعب التركي ضد أي هجوم قادم من سورية مسؤولية الحلف المشتركة. وتقرر بناءً على ذلك بناء أنظمة الدفاع الجوي باتريوت التي طوّرتها ألمانيا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة الجنوبية والجنوبية الشرقية من الأناضول قريباً من الحدود السورية، وبدأت هذه الأنظمة تعمل منذ تشرين الثاني 2012.

وهنا، عندما نتذكر مواقف الحلفاء المقاومة لتصورات تركيا حول التهديدات طيلة سنوات طويلة، والمتباطئة حيالها، بل المعارضة لها من حين لآخر من جانب، ونجد إبداءها وقوفاً قوياً مؤثراً بجانب تركيا في أوساط الأزمة الحاصلة مع سورية من جانب آخر - نجد أنها تعطي رسالةً بأن علاقاتها ستكون بالمستوى المطلوب في المستقبل. ويمكن القول إن التغييرات الإيجابية التي حصلت في مواقف الدول الحليفة الأوروبية تحديداً ناجمة من رؤيتها بشكل واضح للأبعاد التي يمكن أن تبلغها المشكلات التي برزت في الشرق الأوسط إن لم تحلّ داخلياً وكذلك عن أزمة اللاجئين ذات المنشأ السوري.

3 - المقترحات السياسية: تحركت أنقرة مع المعارضة السورية التي قاومت النظام

في الشام وكان من تداعيات هذا التحرك أن أسقط عناصر الدفاع الجوي السورية طائرة الاستخبارات العسكرية التركية في المجال الجوي الدولي في شرق البحر الأبيض المتوسط في 22 حزيران 2012

تتطلب العلاقات التحالفية تضحيات متبادلة عند الضرورة. بالرغم من إمكاناتها الاقتصادية والمالية والعسكرية المحدودة مقارنةً مع بعض البلدان المتقدمة في حلف الناتو عملت تركيا بمبدأ (تشارك الأعباء)، وقد قدّمت إسهامات في عدد من المسائل الأمنية، مثل قوات التنفيذ³¹ (IFOR) وقوات الاستقرار³² (SFOR) وقوات كوسوفو³³ (KFOR) في بلاد البلقان، وقوات دعم الأمن الدولي³⁴ (ISAF) في أفغانستان، ولواء جنوب شرق أوروبا، ومهمة التدريب في العراق، وقوات المهام المشتركة البحرية في البحر الأسود وإيجة والبحر الأبيض المتوسط والقرن الإفريقي، وعمليات الاستكشاف الجوية في منطقة البلطيق، لكن إسهاماتها هذه لم تلق التقدير المناسب من قبل الحلف. نذكر فيما يأتي ما يجب فعله في هذا الخصوص:

1. التأكيد بشكل واضح وصريح على أن كل دولة من الدول الأعضاء في الحلف مسؤولة عن الدفاع عن تركيا في حال تعرض أراضيها لهجوم مسلح كما هو واردٌ بوضوح في المادتين الخامسة والسادسة وبما يتوافق مع نص حلف شمال الأطلسي الذي وُقِع عليه في واشنطن عام 1949م. وسيعكس هذا الأمر -عندما يحصل- تأثيراً إيجابياً في الأعمال الرامية إلى تبديد شكوك الشعب التركي حيال حلف الناتو.

2. يجب على وحدة الدبلوماسية العامة في حلف الناتو (الذي يترأسه السفير طاجان إلام الذي يشغل منصب نائب الأمين العام للناتو) أن تقوم بأعمال تعريفية شاملة من أجل تعريف الشعب التركي على ما فعله الحلف وما سيفعله مستقبلاً من أجل أمن تركيا عن طريق وسائل الإعلام بشكل واضح وصريح.

3. تجب زيادة الإمكانيات المالية التي يخصصها الحلف للبحوث والدراسات بشكل يشجع على زيادة عدد المؤسسات والهيئات الإعلامية والمؤسسات الأكاديمية والخبراء الذين يقومون بأعمال تتعلق بالحلف، والإكثار من عدد الكتب التي يكتبها هؤلاء الخبراء والمختصون. بهذا الشكل يمكن خلق تصورات مجتمعية أكثر صحةً بشأن سير العلاقات بين تركيا وحلف الناتو بفضل المنشورات (المقالات والكتب والأطروحات الأكاديمية وغيرها) التي تستند إلى الوثائق والمعلومات الصحيحة التي ستظهر بتسليط الضوء على ما وراء الأحداث المهمة وماضي هذه العلاقات.

4. تعيين موظفين مدنيين وعسكريين باعتبار ذلك مؤشراً للتضامن بقية دول الحلف مع تركيا. وإنّ التعاون في مكافحة الإرهاب ولو بأعداد رمزية في المركز الأعلى لمكافحة الإرهاب

الذي أُسس في بنية رئاسة هيئة الأركان العامة- يمكن أن يخلق تأثيرات إيجابية. (الموظفون الموجودون حالياً هم من سبع دول فقط من أصل 27 دولة عضواً في حلف الناتو إلى جانب تركيا).

5. من الممكن أن تسهم الزيارات المتكررة التي يقوم بها ممثلون رفيعو المستوى من حلف الناتو إلى تركيا، وتواصلهم المستمر مع ممثلين من مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الأكاديمي والإعلام- في بناء أرضية أكثر متانة للعلاقات بين تركيا وحلف الناتو؛ لأنها تؤمن معرفة متبادلة بأهداف الطرفين ونياتها وتوقعاتها.

6. يجب على الممثلين الدبلوماسيين سواء من الجانب التركي أم من جانب دول الحلف أن يبذلوا مزيداً من الجهود الصادقة حتى يتعرفوا إلى بعضهم ويفهموا بعضهم بعضاً بشكل صحيح في الأوساط التي يعملون فيها.

7. يجب على دول الحلف أن تُجري مناورات يشترك فيها آلاف الجنود والقوات التابعة لمئات الوحدات الجوية والبرية والبحري وإن لم يكن هناك أجواء صدام فعلي (شبيهة بمناوراتها التي أجرتها بسبب المواقف الروسية في السنوات الأخيرة التي تم تقييمها على أنها تهديد)، لأنها تعطي من خلالها مظهر تضامن قويٍّ للدول الواقعة في جنوب تركيا التي تستخدم فيها الصراعات، وإن كانت بأساليب وأدوات مختلفة، والتي تحصل فيها هجمات تستهدف تركيا بين الحين والآخر، والبلدان التي لها عناصر عسكرية في الميدان.

8. ينبغي على الشرائح التي توجه سياسة دول الحلف أن تحذر الحظر والمواقف والأفعال المشابهة التي تحالف مبادئ العلاقات التحالفية، وتؤثر في التعاون في المجال العسكري، ولا تستند إلى المعلومات الصحيحة والكافية متأثرة بالتطورات الجارية في تركيا والعالم، وأن تعمل على حل الموضوعات التي تتضمن اختلاف الآراء السياسية بواسطة الأساليب والأدوات الدبلوماسية في المنصات السياسية.

9. إن قيام المؤسسات العاملة في بنية صناعة الدفاع التي تشهد تطوراً علمياً وتكنولوجياً، والشركات التي تبدي فعاليتها في هذا القطاع في تركيا، بتطوير مشروعات مشتركة على المدى الطويل، وبخلق فرص للتعاون المتقارب- يمكن أن يسهم في زيادة القدرات الدفاعية المشتركة لدى الأطراف. ومن هنا يجب تشجيع هذه العملية من قبل الدول الأعضاء في الحلف.

الهوامش والمصادر :

1. "اعتقال قائد الفرقة الثالثة الفريق أردال أوزترك". صباح. 16 تموز 2016.
2. مصطفى كبار أوغلو. "إستراتيجيات الناتو النووية والسلاح النووي الأمريكي في تركيا". جمع وإعداد سيفي طاشان. ستون عامًا على وجود تركيا في حلف الناتو: شراكة تبعث الأمن. (معهد السياسات

- الخارجية، أنقرة)، ص 55-72.
3. مصطفى كيار أوغلو، "La Turquie, les États-Unis et l'OTAN: Une Alliance Dans l'Alliance", Questions Internationales, Direction de la Documentation Française, Paris, العدد 12, (آذار-نيسان 2005), ص 30-32.
 4. مصطفى كيار أوغلو، "موقع قبرص الإستراتيجي على محور إيجة-الشرق وخطة عنان"، مجلة المُلْكِيَّة، المجلد 28، العدد 242، (شتاء 2004) ص 85-94.
 5. مصطفى كيار أوغلو، "تأسيس حلف الناتو ومهمته ومستقبله ودور تركيا"، مجلة 2023، (أيار 2004)، ص 6-15.
 6. طارق أوغوزلو ومصطفى كيار أوغلو، "عدم التوافق الحاصل في الثقافة الأمنية التركية والأوروبية تقلل من فرص انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي"، دراسات الشرق الأوسط، المجلد 44، العدد 6 (تشرين الثاني 2008)، ص 945-962.
 7. مصطفى كيار أوغلو، "مشكلات تركيا الثلاث: سياسة الأمن والدفاع الأوروبية، وقبرص، وشمال العراق"، المجلد 4، العدد 1 (كانون الثاني-أيار 2002)، ص 49-58.
 8. من أجل دراسة مفصلة حول هذا الموضوع انظر: ألب تكين ملا، "أزمات الخليج والعلاقات التركية والأمريكية والناتو بعد الحرب الباردة"، مجلة (Akademik Fener, Balikesir Üniversitesi) المجلد 2009، العدد 11، ص 39-62.
 9. مصطفى كيار أوغلو، "الناتو قبل حرب الخليج وبعدها"، مجلة Connections التي تصدر كل ثلاثة أشهر، المجلد 4، العدد 2، (صيف 2005)، ص 43-45.
 10. مصطفى كيار أوغلو، "تركيا ونظام الدفاع الصاروخي الباليستي الموجود لدى الناتو"، مجلة العلاقات الدولية (Uluslararası İlişkiler)، المجلد 9، العدد 34، (صيف 2012)، ص 183-204.
 11. مكسيم لاريف، "بناء الدرع الصاروخي الأمريكي في أوروبا والعلاقات الثلاثية التي تجمع بين أمريكا والاتحاد الأوروبي وروسيا"، سلسلة خاصة في الاتحاد الأوروبي وتحليلات ميامي، المجلد 11، العدد 8، (حزيران 2011).
 12. ستيفن أ. هيلدريت وكارل أك، "الدفاع الصاروخي وقمة الناتو في ليسبون"، CRS Report for Congress، 11 كانون الثاني 2011.
 13. مكسيم لاريف، "بناء الدرع الصاروخي الأمريكي في أوروبا والعلاقات الثلاثية التي تجمع بين أمريكا والاتحاد الأوروبي وروسيا"، سلسلة خاصة في الاتحاد الأوروبي وتحليلات ميامي، المجلد 11، العدد 8، (حزيران 2011).
 14. "الدفاع الصاروخي"، الناتو، http://www.nato.int/cps/en/natolive/topics_49635.htm، (تاريخ الدخول: 9 شباط 2017).
 15. "أوباما يدافع عن قراره بتعليق الدرع الصاروخي الأوروبي"، فوكس نيوز، 17 أيلول 2009، كول هارفييه، "Obama Shifts Gear on Missile Defense"، رابطة مراقبة الأسلحة Arms Control Association، (تشرين الأول 2009).
 16. سردار أرضورماز، "نظام الدرع الصاروخي وتركيا: هل تحاول الولايات المتحدة الأمريكية أن تفرض على تركيا عبر الناتو ما عجزت عن فرضه بمفردها؟"، تركسام، <http://www.turksam.org/tr/makale-detay/356-fuze-kalkani-sistemi-ve-turkiye-abd-tek-basina-gerceklestiremedigi-zorlamayi-nato-kanaliyla-mi-kabul-ettirecek>، (تاريخ الدخول: 9 شباط 2017).
 17. كريغ ويتلوك، "خطة الدرع الصاروخي الأوروبي يُتَوَقَّع أن ينال الدعم"، واشنطن بوست، 14 تشرين الأول 2010.
 18. مصطفى كيار أوغلو، "القبول والقلق: تركيا تحتضن (في الغالب) موقف أوباما من الاتفاق النووي"، Nonproliferation Review، المجلد 18، العدد 1، (أيار 2011)، ص 201-217.
 19. تولاي قره دنيز، "تركيا تنادي بعدم إبقاء إيران بعيداً عن المبادرات التي تقف ضد الدرع الصاروخي"، رويترز، 18 تشرين الأول 2010.
 20. الآراء التي قالها دبلوماسي تركي رفيع المستوى في اجتماع بأنقرة في 4 تشرين الأول 2010 هي مقتبسبات

- من مقالة لمصطفى كيار أوغلو بعنوان: "القبول والقلق: تركيا تحتضن (في الغالب) موقف أوباما من الاتفاق النووي".
21. سرحد عُوتُج، "عصر الناتو وإسهامات تركيا في الأمن عبر الأطلنطي"، العلاقات الدولية، المجلد 12، العدد 45، (ربيع 2015)، ص 101-119.
22. من أجل دراسة أكاديمية نوعية وشاملة حول هذا الموضوع انظر: أولجاي دنيزار، دراسة تقييمية لميول وقدرات العناصر غير الدولة لاقتناء أسلحة الدمار الشامل وقيامها بعمليات إرهابية في الفترة التي تلت الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه، المدرسة الحربية البرية، معهد علوم الدفاع/ فرع علوم الأمن، (أنقرة 2014).
23. مصطفى كيار أوغلو، "تدابير لمكافحة تهديدات إرهاب أسلحة الدمار الشامل"، جمع وإعداد: فياض أي دوغدو، أبعاد الدفاع التكنولوجي في وجه الإرهاب، سلسلة علوم الناتو في الأمن والسلام، المجلد 115، (منشورات IOS، أمستردام 2013)، ص 63-69.
24. من أجل الحصول على معلومات شاملة وحديثة عن المركز الأعلى لمكافحة الإرهاب انظر: www.tmmm.tsk.tr
25. الدول المتحالفة التي تعين العسكريين والمدنيين في المركز الأعلى لمكافحة الإرهاب (TMMM) هي الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والمملكة المتحدة وبلغاريا وهولندا والمجر ورومانيا.
26. بيتر يونغ، "أزمة اللاجئين: تقول إحدى الدراسات إن معظم الأوربيين يؤمنون بأن ازدياد الهجرة يزيد من التهديدات الإرهابية"، إنديبننت، 12 تموز 2016.
27. "الناتو يقبل مهمة دورية في إيجة"، إن تي في، 11 شباط 2016.
28. "الناتو في وجه القرصنة"، راديكال، 11 تشرين الأول 2008.
29. مصطفى كيار أوغلو، "مستقبل الردع الموسع: حالة تركيا"، المحرر: برونو طرطريس، وجهات النظر بشأن الردع الموسع، Coll. Research and Documents، العدد 3 (Fondation pour la Recherche Stratégique، باريس)، ص 87-95.
30. كلثوم آلان، "دخل الناتو في مرحلة البحث عن التوازن في الأزمة التركية الروسية"، يورو نيوز، 1 كانون الأول 2015، [http://tr.euronews.com/2015/01/12/nato-turkiye-rusya-konusunda/](http://tr.euronews.com/2015/01/12/nato-turkiye-rusya-krizi-konusunda/)
31. IFOR (قوات التنفيذ - Implementation Force): قوات السلام متعددة الجنسيات التي تقوم بمهامها في البوسنة والهرسك بقيادة الناتو.
32. SFOR (قوات الاستقرار - Stabilization Force): هي قوات حفظ السلام التي أرسلت بقيادة الناتو إلى البوسنة والهرسك بعد حرب البوسنة والهرسك.
33. KFOR (قوات كوسوفو - Kosovo Force): قوات حفظ السلام بقيادة الناتو المسؤولة عن حفظ الأمن في كوسوفو.
34. ISAF (قوات دعم الأمن الدولي - International Security Assistance Force): قوات حفظ السلام بقيادة الناتو في أفغانستان بعد حرب أفغانستان.